الجوانب النحوية في كتاب أساس البلاغة للزمخشري

The Grammatical Aspects in Zamakshariy' Book: The Basis of Eloquence

■ محبوبة المنير الميساوي

محاضر مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة صبراتة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية كتاب أساس البلاغة من بين الكتب المعجمية الأخرى، ومعرفة مدى اهتمام الزمخشري ـ إضافة إلى الدراسة المعجمية ـ بمستويات اللغة العربية المختلفة، التي اخترنا منها الجانب النحوي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، فمن خلال هذه الدراسة يمكن بيان ـ أيضاـ مكانة الزمخشري، وبيان شخصيته من بين باقي العلماء، ومعرفة منهجه الذي اتّبعه في كتابه أساس البلاغة، حيث إن كتابه هذا اشتمل على العديد من القضايا اللغوية، فمنهج الزمخشري الذي ارتكز على القديم في سرد المعاني للمواد هو ركيزة للمعاجم الحديثة؛ ذلك لتفرّده بمنهجه الألف بائي الذي اعتمده، ولم يسبقه إليه أحد من المعجميين.

Abstract:

This research aims at highlighting the importance of the book the 'Basis of Eloquence' among other lexicon books and identifying the extent of Al-Zamakshariy interest in understanding the different levels of Arabic language, alongside the lexicological study. This study focuses on discussing the grammatical aspect through adopting 'the descriptive-analytical approach'. This study reveals the status of Zamakshariy and discovers his approach in writing his book. This book includes a number of linguistic issues and characterized by using the old style in narrating the meanings of subjects. It represents the basis of modern lexicons because of its unique method of alphabetical adoption.

مقدمة:

قبل الشروع في نماذج عَرَضَ فيها الزمخشري بعض المسائل النحويّة في كتابه أساس البلاغة؛ علينا معرفة المذهب النحوي الذي كان قد سلكه أولاً، وذلك من خلال ما ذكره العلماء عنه، ومن خلال الرجوع إلى بعض كتاباته الأخرى، كالمفصل _ مثلاً _ وكذلك من خلال المصطلحات النحوية التي قدّم بها المسائل، سواء كانت مصطلحات بصرية أو كوفية، ومعرفة آرائه فيها، إذْ يعد الزمخشري "من النحويين المتأخرين، ولد ونشأ بعد تكامل وانتهاء طبقات النحويين البصريين والكوفيين بقرنين من الزمن"[1].

لذا لا بدّ أن يكون قد اتّبع إحدى هاتين الطبقتين اللتين قال فيهما السيوطي: "مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتّباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر"[2]، هذا وإن لم يكن قد اتّبع المدرسة البغدادية، أو أنه ربما كان قد خلط بينها كلها، وهذا ما أردنا معرفته في هذا الموضع من البحث.

أولاً: رأي العلماء في الانتساب النحوي للزمخشري (أبصريٌّ هو أم كوفيّ)

ذكر الحوفي بأن الزمخشري كان تابعاً في آرائه لمذهب سيبويه والبصريين، وأكّد وضوح ذلك من خلال تبيّنه من مؤلفاته كلها، وكان للنحو منها ثلاثة كتب، هي: المفصّل، ومقدّمة الأدب، والأنموذج[3]. ورأى شوقي ضيف بأن للزمخشري آراء نحوية ينفرد بها، علاوة على اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية[4].

وذكر عبده الراجحي بأنّ الزمخشري كان أقرب في آرائه إلى المدرسة البصرية [5]، ويعلّل الطنطاوي اتباع الزمخشري للمذاهب الثلاثة بقوله عن المتأخرين الذين منهم الزمخشري: "إذ أنهم تحلّلوا في أخريات أيامهم من الوقوف في هذا المحيط الثلاثي، فاستباح المتأخرون بعدهم أن يرتضي منهم ما يشاء من المذاهب الثلاثة، أو أن يبتدع رأياً جديداً بدأ له"[6].

وأكد محمود حسني محمود بأنّ المذهب النحوي للزمخشري كان بغدادياً بقوله: "وبغدادية الزمخشري تجلّت من خلال ابتكاره طرقاً جديدة لتأليف كتبه دون تقليد لأحد...، وتجلّت بغداديته أيضاً في روايته في كتابه...، وسنجد أيضاً أن هذه البغدادية تتجلّى في منهجه السماعي والقياسي وفي انتخابه ما راق له من آراء البصريين والكوفيين (البغداديين)، وتتجلى في اهتدائه إلى آراء جديدة استقل بها"[7]. ويذكر

محمود حسني – أيضاً- في موضع آخر أن الزمخشري كان بعيداً عن البصريين قليلاً نحو الكوفيين[8].

هذا بالنسبة لبعض ما ذكره العلماء عنه، والذين نستنتج منهم بأن الزمخشري كان متنوّعا في آراءه النحوية، مائلاً أكثر إلى المدرسة البصرية، وسيتّضح الأمر لنا أكثر من خلال الدراسة التالية.

ثانياً: المنحى النحوي للزمخشري من خلال كتابه (المفصّل):

نستشفّ من كتاب المفصّل للزمخشري في هذا الخصوص، الآتي:

قال الزمخشري في المفصّل حين تحدث عن حرف التعليل (كي): "... وكيمه مثل فيمه وعمه ولمه، دخل حرف الجر على ما الاستفهامية محذوفاً ألفها ولحقت هاء السكت، واختلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: كي تفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب"[9].

نلحظ في هذه المسألة أن الزمخشري كان قد نحى منحى الكوفيين في مسألة نصب (ما) الاستفهامية بعد حرف الجر (كي)، ولكنه انفرد برأيه في سبب النصب، إذ يقول: "وانتصاب الفعل بعد كي إما أن يكون بها نفسها أو بإضمار أن"[10].

وقال الزمخشري في المفصّل – أيضاً- عند حديثه عن (لن) التي هي للنفي، وعن أصلها: "... وقال تعالى: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي**﴾ سورة يوسف الآية (80)، وقال الخليل أصلها لا أنْ، فخففت بالحذف، وقال الفرّاء نونها مبدلة من ألف لا، وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح"[11].

اتَّبع الزمخشري في هذه المسألة رأي البصريين، مع عدم إغفاله ذكر الرأي الكوفي فيها، وقال في موضع آخر دون أن يذكر مذهب البصريين أو الكوفيين في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، حين تحدّث عن أخواتها: "وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين: فالتي في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها، وقد خُولف في ليس، فجُعل من الضرب الأول، والأول هو الصحيح"[12].

ذهب الزمخشري إلى صحّة عدم إجازة تقدم خبر (ليس) عليها، وبالرجوع إلى ما ذكره أبو البركات الأنباري في هذه المسألة يُظهر موافقة الزمخشري للمذهب الكوفي،

يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها،... وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها"[13]، وصرّح الزمخشري بمذهبه البصري في مسألة (هلمّ)، التي أشار فيها إلى رأي كل من البصريين والكوفيين، وذلك عندما ذكر بأنه واحد من البصريين الذين هم أصحابه، بقوله: "هلمّ: مركّبة من حرف التنبيه مع (لم) محذوفة منها ألفها عند أصحابنا، وعند الكوفيين من (هل) مع (أم) محذوفة همزتها"[14].

فالمقصود بـ (أصحابنا) هنا هم البصريون؛ الذين ذهبوا إلى أن (هلم) عبارة عن "هاالم، فاجتمع ساكنان: الألف من (ها) واللام من (المم) فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى، فصار هَلُمّ"[15].

والمتتبّع لابن هشام في كتابه المغني يجده يذكر العديد من الآراء التي انفرد بها الزمخشري عن المذاهب النحوية، وابن هشام استحسنها حتى إنه أخذها عنه، ومن ذلك قوله في (إذْ) أنها تقع مبتدأ، مستشهداً بقوله تعالى:﴿ **لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً** ﴾ من سورة آل عمران الآية (164)؛ أي: وقت بعثه فيهم رسولاً[16].

حيث جوّز الزمخشري أن يكون التقدير فيه: إذ بعث، وأن تكون (إذ) في محل رفع كـ (إذا)؛ أي: لقد منّ الله على المؤمنين وقت بعثه فكان قياس الزمخشري (إذ) على (إذا)، والمبتدأ على الخبر، وقوله – أيضاً- في (أما) في مثل: أما زيد فذاهب، تعطي الكلام فضل تأكيد، يقول ابن هشام: "وأما التوكيد فقلّ من ذكره ولم أر مَنْ أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال فائدة أمّا في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب"[17].

وقول الزمخشري – كذلك - بجواز حذف ما عطفت عليه (أم)، يقول ابن هشام: "وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه أم فقال في ﴿**أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ** ﴾ من سورة البقرة الآية (133): يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها؛ أي: أتدعُون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء"[18].

وربما كان تفرّد الزمخشري ببعض المسائل النحوية من باقي المذاهب خدمة لمذهبه

الاعتزالي، وهذا ما لمحته عند ابن المنيّر حين جمع المسائل الاعتزالية للزمخشري، فكان تفسيره للآيات فيها مبنياً على الإعراب لبعض الكلمات في الآية نفسها، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (23)﴾ سورة القيامة، الآية (22، 23)، ذكر الزمخشري أن في تقديم المفعول معنى الاختصاص؛ إذ إن المؤمنين نظارة ذلك اليوم، واختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، أي المقصود: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء، وردّ ابن المنيّر عليه بقوله أنّ الرؤية غير منحصرة على تقدير رؤية الله تعالى، وما يعلم أن المتمتّع برؤية جمال وجه الله تعالى لا يصرف عنه طرفه، ولا يؤثر عليه غيره، ولا يعدل به تعالى منظوراً سواه، وحقيق له أن يحصر رؤيته إلى مَن ليس كمثله شيء، وهذا دليلٌ قاطع على أنّ الله تعالى يُرى في الآخرة عياناً بالأبصار، فالقرآن على ظاهره وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلا بحجّة، فقوله تعالى ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ليس المقصود إلى ثواب ربها ناظرة؛ لأن الثواب غير الله[19].

ثالثاً: المصطلح النحوي في كتاب أساس البلاغة:

وُجد الخلاف بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في استخدام المصطلح النحوي، والدليل على ذلك ما وصل إلينا من مؤلفات تمثل أقطاب هاتين المدرستين، بحيث كان التعبير عن الموضوعات النحوية متغايراً بينهم ولكن ما يجدر قوله: إن المصطلح النحوي البصري هو الذي ذاع صيته واشتهر بين النحاة حتى عصرنا الحاضر.

وكان كلٌّ من المدرستين البصرية والكوفية قد استقيا المصطلحات النحوية من إمام العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، حين نقل نحاة البصرة والكوفة ما ورد عنه من مصطلحات، ثم أكثر بعضهم من استعمال مصطلح بعينه فنُسِبَ إليه، ولما جاء الباحثون تضافرت عليها جهودهم وصَنّفوها، فقالوا: هذا مصطلح بصريّ، وهذا مصطلح كوفي، اعتماداً على الإكثار من استعمال المصطلح وتبنّيه[20].

وحين قمت بجمع بعض مصطلحات الزمخشري التي استعملها في كتاب أساس البلاغة محاولة تأصيلها حسب ما ذكر في المراجع التي تتحدّث في هذا الخصوص، اتضح لي بأن الزمخشري كان قد استعمل بعض المصطلحات البصرية، وبعضها الآخر مصطلحات مشتركة بين البصريين والكوفيين، وفيما يأتي بيان ذلك:

● **بعض المصطلحات البصرية:**

1 - **التمييز:**

قال الزمخشري: "وأمّا (أفرخ القوم بيضَتَهم) فالبيضة فيه منتصبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾ من سورة البقرة الآية (130)"[21].

استعمل الزمخشري _ هنا_ مصطلح (التمييز)، وهو مصطلح بصري، ذكره _ أيضاً_ في كتابه الكشاف حين شرحه للآية السابقة بقوله: " وأصل السفه: الخفة، ومنه زمام سفيه، وقيل انتصاب النفس على التمييز"[22].

استخدم المبرّد مصطلح (التمييز) في كتابه (المقتضب) حتى أنه أفرد له باباً سماه: باب التبيين والتمييز، قال في صدره: "اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره ومعناه في الانتصاب واحد؛ وإن اختلف عوامله. فمعناه أن يأتي مبنياً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً"[23].

أمّا سيبويه فلم يستعمل مصطلح (التمييز)، وإنما عبّر عنه بالتبيين تارة وبالمفعول فيه تارة أخرى، يقول: " فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهم يُبين به مم العشرون، حين قلت: عشرون درهماً"[24].

ويقول: "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ولم يقْوَ قوّة غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقّأتُ شحماً، ولا تقول: امتلأْتُه ولا تفقّأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ"[25].

ويقابل مصطلح (التمييز) لدى البصريين، مصطلح (التفسير) عند الكوفيين. وعلى قول عوض القوزي فإن الفراء كان قد صنع أكثر المصطلحات الكوفية[26]، وقد اعتمدت أن آخذ الأغلب من كتابه معاني القرآن لتوطيد المصطلحات التي سأذكرها، يقول الفرّاء: "وقوله: كفاراً... هاهنا انقطع الكلام، ثم قال: حَسَداً كالمفسر لم يُنصب على أنه نعت الكفار، إنما هو كقولك للرجل: هُوَ يريد بك الشر حسداً وبغياً"[27].

2 - **ما ينصرف وما لا ينصرف:**

قال الزمخشري: "... وتقول: قد أناخ بهم المَحْل، وخانتهم كَحْل، مؤنثاً معرفة مخيّراً في صرفه ومنعه"[28].

استعمل الزمخشري مصطلحاً بصرياً – هنا- ويقابله عند الكوفيين مصطلح (ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى)، واستخدم سيبويه المصطلح البصري (ما ينصرف وما لا ينصرف) في كتابه كثيراً، من ذلك قوله: " وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ والام أو أضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف"[29].

ويقول الفرّاء في مقابل هذا المصطلح: "... و(عاد) مُجْرىً في كل القرآن لَمْ يُختلف فيه، وقد يُترك إجراؤه، يُجعل اسماً للأمّة التي هو منها"[30].

3- الحال:

قال الزمخشري: " ولأَعْرُكَنّك عَرْكَ الرحا بثِفَالِها، وهو نِطْعٌ أو غيره يُبسَط تحتها عند الطحن، وهو في محل الحال، كأنه قال: عَرْكَ الرحا مطحوناً بها"[31].

استخدم الزمخشري مصطلح (الحال)، وهو مصطلح بصري، يقابله مصطلح (القطع) عند الكوفيين، حيث أفرد سيبويه باباً سماه (باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسؤول والمسؤول عنه)[32]. في حين استخدم الفراء الكوفي مصطلح (القطع) حين فسّر قوله تعالى: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾ من سورة المسد، الآية (4)، وذكر بأن كلمة (حمّالة) إما أن تكون مرفوعة أو منصوبة، فقال حين تنصب: "وأمّا النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمّالة قطعاً لأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة، والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم"[33].

4 - الفعل المتعدي:

قال الزمخشري: " ومنه غَرِضتُ إلى لقائك، وعُدِّيَ بإلى لتضمينه معنى اشتقتُ وحننتُ"[34]. وقال – أيضاً- : " وقد كَسَرَ كُسوراً إذا لم تذكر الجَناحين، وهذا يدلّ أن الفعل إذا نُسَيَ مفعولُه وقُصِدَ الحدثُ نفسه جرى مجرى الفعل غير المتعدّي"[35].

استخدم الزمخشري المصطلح البصري (المتعدي) كثيراً في كتابه، من ذلك قوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبد الله زيداً، فعبدُ الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذَهَبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذَهَبَ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل"[36].

يقابل مصطلح (المتعدي) لدى البصريين مصطلح (الواقع) عند الكوفيين، فقد استخدمه الفرّاء بقوله: " وإنّما كسروا ما أوله الواو؛ لأنّ الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين، فأما الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل وَزَن يَزِنُ، والذي لا يقع تثبت واوه في يفعل، والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع"[37].

· بعض المصطلحات المشتركة:

1- الترخيم:

قال الزمخشري: " وأرخمت الدجاجة من غير ذكَر البيض، ورَخّمها أهلها ترخيماً، ومنه ترخيم الاسم؛ لأنها لا ترخّم إلا عند قطع البيض"[38]. استعمل كل من البصريين الكوفيين مصطلح (الترخيم)، وقصدوا به" حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً"[39].

ذُكر في لسان العرب أن أول من بوّب للترخيم باباً هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكان قد أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي[40].

أوضح صاحب شرح القصائد السبع الطوال بأنّ الفرّاء كان قد استعمل (الترخيم) بالمعنى نفسه الذي ذكره سيبويه[41]، وكذا عند ثعلب[42].

2- النصب:

قال الزمخشري: " قال الأخطل:

والمُطعِمينَ إذا هَبّتْ شآميَةٌ تُزْجِي الجَهامَ سَدِيفَ المُرْبِعِ الوارِي

الناقة التي لقحت أوّل الربيع، والواري وصفٌ للسديف منصوبٌ أو مجرور على الجوار أو وصفٌ للمربع"[43] . استعمل سيبويه مصطلح النصب في كتابه كثيراً كقوله: "والنصب في الأسماء: رأيت زيداً"[44].

كما استعمل الفرّاء المصطلح نفسه، ومن ذلك قوله: "وأكثر ما يكون النصب في العطوف إذا لم تكن في جواب الجزاء الفاء، فإذا كانت الفاءُ فهو الرفع والجزم"[45].

3 - الرفع:

استخدم الزمخشري مصطلح (الرفع) في كتابه أساس البلاغة، ومن ذلك قوله: "وإنّك لعالمٌ ولا تُبَاغَ؛ أي: لا تُصِبْكَ عَينٌ فتباغِيكَ بسُوءٍ، ورُوِيَ ولا تُبَغْ ولا تُبَاغُ بالرفع"[46].

وحين عدّد سيبويه الحركات الإعرابية استعمل هذا المصطلح، بقوله: "فالرفع، والجر، والنصب، والجزم لحروف الإعراب"[47].

وقال الفرّاء الكوفي المذهب حين فسّر قوله تعالى: ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ** ﴾ من سورة البقرة، الآية(138): "ولو رفعت الصبغة والملة كان صواباً كما تقول العرب: جَدُّك لا كدُّك، وجدَّك لا كدَّك، فمن رفع أراد: هيَ ملة إبراهيم، هي صبغة الله، وهو جدُّك"[48].

يتضح مما تقدم سواء ما ذكره العلماء عن الزمخشري، أو ما استخرجته من كتابه المفصّل، أو ما ذكر الزمخشري من مصطلحات نحويّة في كتابه أساس البلاغة، أنّ الزمخشري لم يكن مقلداً بالدرجة الأولى، وإنما كان مجتهداً في دراساته النحوية، من خلال التنقل بين المذاهب النحوية المختلفة، ولكنه اتّفق مع المدرسة البصرية أكثر، حتّى أنه اعتمد أسس البصريين في البحث وعدّ نفسه واحداً منهم.

نماذج لمسائل نحوية من كتاب أساس البلاغة ورأي الزمخشري فيها:

لم يفصّل الزمخشري القول في حلّ المسائل النحوية التي تعرّض إلى ذكرها في كتابه أساس البلاغة، وإنما كان ذكره إياها على سبيل الاختصار كما هو الحال عندما شرح مواد كتابه، ولعلّي أوضّح فيما يأتي بعض المسائل التي ذكرها، وكيف أوردها:

أيان بمعنى متى:

قال الزمخشري: " ومن أين لك هذا ؟، وأيّانَ ترجع بمعنى متى"[49].

ذكر الزمخشري – أيضاً- في كشافه هذه المسألة حين فسّر قوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ** ﴾ من سورة الذاريات، الآية (12)، قال فيها: " يسئلون فيقولون أيّان يوم الدين؛ أي: متى يوم الجزاء"[50].

وذكر كثير من النحاة بأنّ (أيّان) تأتي بمعنى (متى)، فهذا سيبويه يذكرها تحت باب: (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم)، فيقول: " ألا ترى أن لو إنساناً قال: ما معنى أيان فقلت متى، كنت قد أوضحت، وإذا قال ما معنى متى قلت في أي زمان، فسألك عن الواضح، شق عليك أن تجيء بما توضح به الواضح"[51]. ما نفهمه من قول سيبويه السابق أن (متى) السؤال بها أكثر وضوحا من (أيان)، فـ(أيان) لتوضيح ما هو غامض، و(متى) لزيادة توضيح ما هو واضح.

كما ذكر الفرّاء – كذلك- بأن (أيان) تأتي بمعنى (متى)، في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾ **من سورة النحل، الآية** (21)، إذ قال: "يقول: هي أموات فكيف تشعر متى تُبعث"[52]. وقال المبرّد في باب (هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين): "ومنها (أَيّان(وأصله الثلاثة وإن زادت حروفه، ومعناه: متى"[53].

ولم أجد من النحاة _فيما اطلعت_ مَنْ قال بغير ذلك، إلا أنّ الاستراباذي كان قد فرّق – كما فعل سيبويه- بدقّة في اختصاصيّة (متى)، و(أيّان)، فقال: "وأيّان للزمان، استفهاماً كمتى الاستفهامية، إلا أنّ (متى) أكثر استعمالاً، وأيضاً أيان مختصّ بالأمور العظام، نحو قوله تعالى: ﴿**أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ **من سورة النازعات، الآية** (42)، و﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**﴾**من سورة الذاريات، الآية** (12)، ولا يقال: أيان نمت ؟... ويختصّ (أيّان) في الاستفهام بالمستقبل بخلاف (متى) فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل"[54].

كلا بمعنى كل:

قال الزمخشري: " وقال الأخطل:

هُمُ أهل بَطحاوَى قريش كليهما هُمُ صُلبُها ليس الوشائظ كالصُّلْبِ

ذكَّر البطحاءَ على تأويل الأبطح، أو جعل كِلاَ مثل كل حيث يقول: كُلُّهن فعَلتْ، وعن ناس من العرب: كلَّتُهُن"[55]. وحين تحدّث سيبويه عن الحرف (أيّ) قال: "فهو بمنزلة كُلّ؛ لأنّ كُلاًّ مذكّر يقع للمذكّر والمؤنّث...، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول: كُلَّتُهن منطلقةٌ"[56].

فقد شبه سيبويه تأنيث (أي) بتأنيث (كل) في قولهم: كلتهن، مع عدم فصاحة ذلك، وعدم شهرته، وضعفه[57].

ولم أجد – فيما اطلعت- مَنْ قال بذلك إلا وأرجعه إلى الخليل الذي كان قد نقله من بعض العرب، إلا الزمخشري فإنه لم يفعل ذلك ولم يستنكره، وهذا وإنْ دلّ فإنما يدلّ على أنه يقول به، وإن ضُعِّفَ.

وصف الواحد بالجمع:

قال الزمخشري: " ويقال: ماء أسدام وسُدُم على وصف الواحد بالجمع مبالغة"[58].

وحين فَسّر الزمخشري قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا**

﴿مَثَانِيَ﴾من سورة الزمر، الآية(23)، ذكر هذه المسألة، فقال: " فإن قلت: كيف وصف الواحد بالجمع ؟ قلت: إنما صحّ ذلك لأنّ الكتاب جملة ذات تفاصيل، وتفاصيل الشيء هي جملته لا غير، ألا تراك تقول: القرآن أسباع وأخماس، وسور وآيات، وكذلك تقول: أقاصيص وأحكام ومواعظ مكررات، ونظيره قولك: الإنسان عظام وعروق وأعصاب، إلا أنك تركت الموصوف إلى الصفة، وأصله: كتاباً متشابهاً فصولاً مثاني"[59].

وعندما تحدّث الزمخشري في كتابه المفصل عن تأنيث الجمع في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ من سورة الحاقة، الآية(7)، قال: "ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع"[60].

وجاء في تفسير (روح المعاني): "ولا إشكال في التعبير عن الواحد بالجمع"[61]، ونقل الألوسي – أيضاً- عن علماء العربية، فوائد ذلك من جهتين، أولهما: أنه يكون تعظيماً للفعل، فمن أتى بذلك الفعل عظيم الشأن بمنزلة الجماعة، وثانيهما: تعظيماً للفعل، حيث أن فعله سجيّة لكل مؤمن[62].

وذكر سيبويه أنه ليس في كلام العرب (أفعال) – التي هي وزن أسدام- إلا أن يكسر عليه اسم للجمع، وما ورد من وصف المفرد بأفعال تأوله[63].

وبيّن أبو محمد مكّي القيسي (ت437هـ) رأي بعض النحويين عامة والأخفش على وجه الخصوص، حين تطرّق إلى قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ من سورة الكهف، الآية(31)، فَمَنْ خفض كلمة (خضراً) فقد جعلها وصفاً لـ(سندس)، وحجّة النحويين الذين بعّدوا ذلك، أنّ (الخضر) جمع، و(السندس) واحد، بينما أجاز الأخفش وصف الواحد، الذي يدلّ على الجنس بالجمع، وإن كان قبيحاً من جهة اللفظ، فهو حَسَنٌ من جهة المعنى، فأجاز: أهلك الناسَ الدينارُ الصفرُ والدرهمُ البيضُ[64].

كما ذكر ابن السرّاج (ت316هـ) رأي الأخفش في هذه المسألة بقوله: " كما قالوا: أبيض وبيضٌ، قال أبو الحسن الأخفش: هذا لا يكون في الواحد إنما للجمع"[65]. ثم صرّح ابن السرّاج بأن ذلك يكون على القلّة، كقولك: جُنْدٌ وأجنادٌ، وبُرْدٌ وأبرادٌ[66]. فما ورد في وصف الواحد بالجمع إما على سبيل المبالغة، أو التأويل، أو القلّة، أو الالتباس.

حكم (بضع) بين الأعداد:

قال الزمخشري: "وعندي بضْعةَ عَشَرَ من الرجال، وبِضْعَ عشرةَ من النساء، والذكور بالتاء، والإناثُ بطَرْحِها، على سَنَنِ حُكْم العدد، وأقمتُ عنده بِضْعَ سنين، وهو ما بين الثلاث والعشر"[67]. بيّن الزمخشري – هنا- بأن (بضعة) تدلّ على عدد لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد عن تسعة، وأن حكمها حكم العدد المفرد، وهي تركّب كأي عدد مفرد، فتذكَّر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، ولا تزاد على المئة والألف، وهذا ما قال به جلّ المفسرين وعلماء العربية.

قال سيبويه: "وأما بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كل شيء، وبضع عشرة كتسع عشرة في كل شيء"[68]. فعندما قال سيبويه: (في كل شيء)؛ أي: في التذكير والتأنيث، والإفراد والتركيب، واختار التمثيل بالعدد (تسعة) –على ما أعتقد- أي أنها لا تتجاوزه، فالبضعة مابين الثلاثة والتسعة.

وقال الساعدي (ت376هـ)، حين فسّر قوله تعالى: ﴿**فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ**﴾ **من سورة يوسف، الآية**(42): "والبضع من الثلاث إلى التسع، ولهذا قيل: إنه لبث سبع سنين"[69].

وقال الفرّاء: "والبضع ما دون العشر"[70]. ويأتي تمييز (بضع وبضعة) جمع تكسير، كما هو الحال في تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة[71].

وذكر عباس حسن (ت1398هـ) شرطين لكي يكون تمييز (بضعة) مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث، أولهما: أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام، وثانيهما: أن يكون متأخراً عن لفظ العدد، وإن لم يكن كذلك جاز في لفظ العدد – بضعة – التذكير والتأنيث[72].

دخول (مِنْ) لتأكيد النفي:

قال الزمخشري: " قال زهير:

وليسَ مانعُ ذي قُربى ولا رحمٍ يوماً ولا مُعدِماً مِنْ خابطٍ وَرَقاً

أي ولا معدماً خابطاً ورقاً، فأدخل مِنْ لتأكيد النفي"[73]. يشترط لحرف الجر (من) لكي يكون مؤكداً للنفي، أنْ يسبقه نفي، وأن يكون مجروره نكرة فاعلاً، أو مفعولاً به،

أو مبتدأ، أو مفعولاً مطلقاً، وفي هذه الحالة حرف الجر (مِنْ) يصبح زائداً، ملغياً، قال ثعلب حين شرح البيت الشعري السابق: "مِنْ، ملغاةٌ"[74].

وأشار الزمخشري – أيضاً- إلى هذه المسألة في كتابيه المفصّل، والكشاف، فذكر في المفصّل رأي سيبويه فيها، بأنّ (مِنْ) التي هي للجر، تزاد في النفي خاصّة لتأكيده وعمومه، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿**مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ**﴾ من سورة المائدة، الآية(19)[75].

جاء في إعراب هذه الآية: "جاء فعل ماضٍ، ونا مفعوله، وما نافية، ومِنْ حرف جرّ زائد، وبشير اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل"[76].

وفي الكشاف للزمخشري وردت هذه المسألة في كثير من المواضع، واخترت منها ما ذكره حين فسّر قوله تعالى: ﴿**لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ**﴾ من سورة الأحزاب، الآية(52)، وهو قوله: "مِنْ في مِنْ أزواجٍ لتأكيد النفي، وفائدته استغراق جنس الأزواج بالتحريم"[77].

فـ(مِنْ) الواقعة بعد (لا) النافية، عند الزمخشري عاملة مؤكدة للنفي، وعند غيره زائدة ملغاة.

أمّا الرازي (ت606هـ) فبيّن أنّ (مِنْ) قد تكون زائدة، وقد تكون عاملة، وذلك عندما شرح قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ**﴾ من سورة النجم، الآية(58)، فعندما تكون زائدة فتقديرها: ليس لها غير اللّه كاشفة، كما في قولك: ما جاءني أَحدٌ وما جاءني من أحدٍ، وعندما تكون ليست زائدة، فمعنى الآية يصبح: أنه ليس في الوجود نفس تكتشفها؛ أي: تخبر عنها كما هي، ومتى وقتها من غير اللّه تعالى، فالكشف يكون من اللّه تعالى لا من غيره، كقولك: كَشْفُ الأَمْرِ مِنْ زيد، و(دون) بمعنى (غير) في الآية[78].

نصب المعرفة على التمييز:

قال الزمخشري: " وأما "أفرخ القوم بيضتهم" فالبيضة فيه منتصبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿**إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾ من سورة البقرة، الآية(130)، ومعناه انكشاف أمرهم وظهور سرّهم"[79].

تبدو موافقة الزمخشري رأي الكوفيين في كتابه أساس البلاغة في هذه المسألة،

حيث أجازوا أن يكون التمييز معرفة، في حين أنكر البصريون ذلك، ورأي الزمخشري هذا كان ثابتاً أيضاً في كتابه (الكشاف)، فعندما فسّر الآية السابقة قال: " وقيل انتصاب النفس على التمييز، نحو: غبن رأيه وألم رأسه، ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز"[80].

ذكر سيبويه بأنّ الحال مثل التمييز، فما كان منصوباً على الحال لا يكون إلا نكرة، وكذا في التمييز[81].

وهذا ما ذكره – أيضاً- ابن السّراج (ت316م) عندما أورد جملة (سفه زيدٌ رأيَه)، قال: "فقال بعضهم: نصبهُ كنصبِ التفسير، والمعنى: سَفِه رأي زيد، ثم حوّل السفه إلى زيدٍ فخرج الرأي مفسراً فكأن حكمه أن يكون: سَفه زيدٌ رأياً، فتُرك على إضافته ونُصبَ كنصبِ النكرة"[82].

بينما الفرّاء أجاز ذلك، وهو مثل قوله تعالى: ﴿**بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا**﴾ من سورة القصص، الآية(58)، فهي من المعرفة كالنكرة، إذ هو مُفسّر؛ أي: ممّيز، والمفسّر في أغلب الكلام نكرة، ومنه قولك: ضقت به ذَرْعا[83]. وضعّف العكبري (ت616هـ) قول الفرّاء هذا، إذْ إعراب كلمة (نفسه) لديه مفعولٌ لسَفِه، والتقدير: إلا مَنْ جَهِلَ خَلْفَ نفسِهِ أو مصيرها[84].

فنصب المعارف على التمييز غير جائز عند البصريين؛ لأن معنى التفسير أن تكون النكرة دالة على الجنس، وأما الكوفيون فقد جوّزوا النصب، ووافقهم الزمخشري في ذلك.

الخاتمة:

توصّلت من خلال هذه الرحلة القصيرة بصحبة الزمخشري وكتابه أساس البلاغة، إلى العديد من النتائج أهمها مايأتي:

1 – يُعدّ معجم أساس البلاغة من الكتب المهمة في تاريخ اللغة العربية، فهو موسوعة علميّة يُعتمد عليها عند البحث في مجالات مختلفة لعلوم العربية، فقد اهتمّ بمستويات اللغة العربية جُلّها اهتماما كبيرا.

2 – سلك الزمخشري طرقا مختلفة لتوضيح معاني مواد معجمه أساس البلاغة، وإن اتّسم هذا المعجم بالاختصار، إلا أنه تنوّع في اختيار الوسائل، ذلك للوصول إلى المعنى المقصود بصورة أسرع، ومنها استعماله للمسائل النحوية.

3 – لم يفصّل الزمخشري الشرح في المسائل النحوية التي عرضها؛ ذلك لأنه لم يكن هدفه أن يُثبت أو ينفي مسألة معينة، بل كان هدفه الوصول إلى المعاني بصورة أدق.

4 – أنّ ما وقفت عنده من اختلاف آراء النحاة حول مذهب الزمخشري النحوي، هو التنوع بين المذهب البصري والكوفي، فكان يتنقّل بين آرائهم ويختار ما يراه صائباً، فأخذ من آراء بصرية تارة، وكوفية تارة أخرى، سواء مَنْ عرض لآرائهم صراحة أو على سبيل الإشارة فقط، أو أنه تفرّد عنهم برأيه اللّا بصري ولا كوفي، إلا أنّه كان ميّالاً أكثر إلى المدرسة البصرية حتى أنّه حسب نفسه منهم.

5 – استعمل الزمخشري المصطلحات المتنوعة بين البصرية والكوفية والمشتركة بينهما، وهذا يدلّ على أن شخصية الزمخشري كانت شخصية مقارنة ناقدة غير متحيزة، ويبدو هذا واضحاً من خلال عرضه للمسائل النحوية، حتى أنه في بعض الأحيان يأخذ بالجوانب الشاذة أو الضعيفة للمسألة الواحدة.

6 – وجد الباحث أن موقف الزمخشري من الآراء النحوية يتّسم بثلاثة اتجاهات: التوقف والترجيح والاجتهاد، فقدّم مسائله وكأنّه يلقي علينا تمرينات في موضوعات العلوم العربية، جعلت من معجمه موسوعة علمية تستحقّ التأمل.

7 – خلص الباحث إلى أنه لا يمكن للمعجم أن يستغني عن النحو، إذ هو يعرض الصيغ في صور نحوية.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير، 1970، ص314.

2 – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم: علاء الدين عطية، ط2، دار البيروني، 2006، ص161.

3 – أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، دار الفكر العربي، 1966، ص268-271.

4 – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، القاهرة، دار المعارف، ص286.

5 – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص161.

6 – أحمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص198.

7 – محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عمّار، ص421.

8 – محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، المصدر السابق، ص422.

9 – أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، المفصّل في صنعه الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، 1993، ص445.

10 – الزمخشري، المفصّل في صنعه الإعراب، المصدر السابق، ص445.

11 – الزمخشري، المفصّل في صنعه الإعراب، المصدر السابق، ص407.

12 – الزمخشري، المفصّل في صنعه الإعراب، المصدر السابق، ص-355 356.

13 – عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، 2003، ص130.

14 – الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، مصدر سبق ذكره، ص193.

15 – الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مصدر سبق ذكره، ص282.

16 – عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن يوسف، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمد الله، ط6، دمشق، دار الفكر، 1985، ص112.

17 – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المصدر السابق، ص82.

18 – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المصدر السابق، ص65.

19 – صالح بن غرم الله الغامدي، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنيّر، عرض ونقد، السعودية، دار الأندلس، 1998، ص1063-1064.

20 – عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، جامعة الرياض، 1981، ص192، وسعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، من إشكاليات المصطلح النحوي، مجلة العميد، مج2، ع3، 2012، ص109.

21 – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب المصرية،1922، مادة (ف ر خ)، ص559.

22 - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407ه، ص189.

23 - محمد بن يزيد الأزدي، المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 32/3.

24 - عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988، ص191.

25 - عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، المصدر السابق، ص204-205.

26 - عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، 1981، ص166.

27 - أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله، الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية، ص73.

28 - الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص641.

29 - سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص22-23.

30 - الفراء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، ص19.

31 - الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص80.

32 - سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص60.

33 - الفراء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، ص298.

34 - الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص535.

35 - الزمخشري، أساس البلاغة، المصدر السابق، ص648.

36 - سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص34.

37 - الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، ص150.

38 - الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص266.

39 - سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص239.

40 - محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1414ه، 233/12.

41 - أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، ص43.

42 – أبو أحمد بن يحي ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، 474/2.

43 – الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص818، وبيت الشعر للأخطل، الديوان، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994، ص168، وردت كلمة (المطعمون) بدل (المطعمين).

44 – سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، 14/1.

45 – الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، 87/1.

46 – الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص51.

47 – سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، 13/1.

48 – الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، 83/1.

49 – الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص29.

50 – الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مصدر سبق ذكره، ص397.

51 – سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، 235/4.

52 – الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، 98/2.

53 – المبرّد، المقتضب، مصدر سبق ذكره، 190/1.

54 – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978، ص204-205.

55 – الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص822، والبيت في ديوان الأخطل: ص27، ورد:

علي ابن العاصي قُريشٌ تعطّفت لهُ صُلْبُها ليس الوشائظ كالصُّلْبِ.

56 – سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص407.

57 – أبو محمد محمود الحنفي بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص281، والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ص259، وأبو محمد بدر الدين حسن بن علي المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 2008، ص969.

58 – الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص345.

59 – الزمخشري، الكشاف مصدر سبق ذكره، ص123.

60 - الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، مصدر سبق ذكره، ص250.

61 - شهاب الدين محمود الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415ه، ص334.

62 - المصدر السابق: 334/3، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ من سورة النحل، الآية(12).

63 - سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص568.

64 - أبو محمد مكي بن القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1974، ص355.

65 - أبوبكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1988، ص438.

66 - أبوبكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، المصدر السابق، ص438.

67 - الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص46.

68 - سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص561.

69 - عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، 2000، ص398.

70 - الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، ص46.

71 - عباس حسن، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، ص531.

72 - عباس حسن، النحو الوافي، المصدر السابق، ص537-538.

73 - الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص175، والبيت لزهير بن أبي سلمى، الديوان، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988، ص77، وردت فيه (وذِي نَسَبٍ) بدل (ولا رحمٍ).

74 - أبو العباس ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، تقديم: حنّا نصر الحتّي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص67.

75 - الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، مصدر سبق ذكره، ص424.

76 - أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود القاسم، إعراب القرآن الكريم، دمشق، دار المنير، ودار الفارابي، 1425ه، ص294.

77 – الزمخشري، الكشاف، مصدر سبق ذكره، ص553.

78 – أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420ه، ص286.

79 – الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سبق ذكره، ص559.

80 – الزمخشري، الكشاف، مصدر سبق ذكره، ص189.

81 – سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص44-45.

82 – ابن السرّاج، الأصول في النحو، مصدر سبق ذكره، ص230.

83 – الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره، ص79.

84 – أبوالبقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي وشركاه، ص117.